العدوان الإسرائيلي:

وفي الخامس من يونيه ١٩٦٧ شنت إسرائيل حربها ضد سوريا والأردن والجمهورية العربية المتحدة وقطعت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها إسرائيل في عدوانها.

وكانت الهزيمة التي وصفت بالنكسة، واحتل الإسرائيليون القنيطرة والجولان. وتابعت إسرائيل استفزازاتها مسببة المتاعب راغبة بتحقيق ما لم تستطع تحقيقه بالقوة.

الحركة التصحيحية ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠: ـ

بقيت الخلافات داخل الحزب تضغط سلباً على القيادة السورية ولم تستطع هذه القيادة أن تنفذ قراراتها داخلياً أو على مستوى علاقاتها مع العالم العربي.

وفي أواخر ١٩٧٠ وبعد وفاة الزعيم العربي عبد الناصر، اشتد نشاط الرجعية العربية، الذي كان قد بدأ في سبتمبر الأسود بمجازر الفلسطينيين في الأردن.

وعقد لهذا الغرض المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ولكن اعمال هذا المؤتمر ظهرت بشكل صراع بين قيادة الحزب ووزير الدفاع اللواء حافظ الأسد.

وفي ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، وصلت كتلة حافظ الأسد إلى السلطة، وأذاعت بياناً أعلنت فيه أن حركتها هي تصحيح للأخطاء التي اقترفتها القيادة السابقة للحزب.

وفي ٢١ نوفمبر ١٩٧٠ تشكلت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة اللواء حافظ الأسد. واشتد نشاط الحكومة في مجال علاقتها العربية، فانضمت سوريا في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٠ إلى الدول الموقعة على ميثاق طرابلس، المتعلق بإنشاء اتحاد الدول العربية.

استقبل السوريون حركة الأسد بالحفاوة، الذي أعلن أنه يريد تحقيق الوحدة الوطنية، وبتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٧١ تولى الأسد السلطات الرئاسية وكرّس ذلك باستفتاء شعبي في ١٢ مارس ١٩٧١، وشارك مع الرئيس السادات في مشروع الاتحاد العربي. وبتاريخ ٨ مارس ١٩٧٣ أعلن الرئيس الأسد أن سوريا تقبل القرار ٢٤٢ المتعلق بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة شرط أن يتحدد بدقة أن المقصود هو الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة واقرار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الحاضر وبسبب الصراع الساخن في منطقة الشرق الأوسط، تلعب سوريا دوراً مهماً في صمودها ضد العدو الصهيوني، الذي سعى لإقامة سياسة تحالف مع تركيا التي ترتبط معها سوريا بمياه الفرات، ويظهر الساسة السوريون أن التقارب التركي الإسرائيلي لا يهدف إلى تهديد سوريا فقط بل أيضاً أن إسرائيل تسعى من خلاله الوصول إلى الخليج العربي، ويضيفون أن الأتراك طلبوا من إسرائيل أن لا تقيم سلاماً مع العرب، لأن تركيا تعتقد أن مصالحها تتحقق بطريقة أفضل في ظل الحروب العربية الإسرائيلية. من هنا كانت استراتيجية سوريا لاقامة علاقات متينة ووثيقة مع إيران ومحاولة سوريا نقل هذه العلاقات الجيدة إلى كل الدول العربية وخاصة الخليجية، لقد لعبت سوريا دوراً كبيراً في التقارب الايراني الخليجي العربي. فقد قامت بتحسين العلاقات بين البحرين وإيران وبين

الامارات العربية وإيران وإن لم تصل النتيجة إلى ما يتوقعه المسؤولون السوريون.

كما تلعب سوريا دورها في العلاقات العربية العربية، فقد عملت الدبلوماسية السورية على حل الخلاف الأخير بين السعودية واليمن، وبين مصر والسودان، وبين ليبيا والجزائر.

ورغم الخلاف العقدي بين سوريا والعراق فإن سوريا حريصة على وحدة العراق أرضاً وشعباً بصرف النظر عن العلاقة بين الحكومتين. لأن علاقة الشعبين السوري والعراقي لا يمكن سلخها[1].

---

(١) من مقابلة مع وزير خارجية سوريا السيد فاروق الشرع أذاعها تلفزيون الشركة اللبنانية للارسال مساء الأحد ١٦/٨/٩٨.

أن التعنت الإسرائيلي أصبح بدون حدود وبدأ الكلام حول عجز مصر عن شن حرب لتحرير سيناء، وساعد على ذلك امتناع الاتحاد السوفيتي عن تزويد مصر بالأسلحة الهجومية، مما جعل بقاء السوفييت في مصر بدون معنى، وبالتالي أصدر الرئيس السادات قراراً بإنهاء خدمة الخبراء السوفييت في مصر، مما جعل الجميع يجزم بعدم قيام حرب تحريرية.

حرب أكتوبر ـ العبور:

فرضت الأحوال الجوية مطلع شهر أكتوبر موعداً لعبور القناة، فأختار السادات يوم السادس من ذلك الشهر (العاشر من رمضان) تيمناً بذكرى موقعة بدر الكبرى، وشاءت الصدفة أن يتناسب ذلك اليوم مع عيد الغفران (كيبور) اليهودي، وكان العامل الأول في هذه الحرب هو المفاجأة. لم يكن بمقدور الإسرائيليين الواثقين من تفوقهم تصور أن العرب قد يبدأون القتال.

نفذ الجيش المصري أمر عبور القناة الذي تدرب عليه جيداً وهاجم خط بارليف وأسقط القلاع المحصنة أو حاصرها.

اتبعت القيادة المصرية استراتيجية تحكيم وتحصين مواقعها بدلاً من التوغل في سيناء، واستطاعت دحر الهجمات المضادة للمدرعات الإسرائيلية، حسر الإسرائيليون وأدركوا أنهم لا يستطيعون دحر المصريين في الوقت الذي كان عليهم مواجهة السوريين في الجولان.

ورغم العبور والانتصارات المصرية، فاجأ الرئيس السادات العالم أن حربه هذه هي لإقرار السلام العادل وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وقبوله لوقف اطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة فوراً.

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨ الذي يدعو جميع الأطراف إلى وقف اطلاق النار في المواقع التي يحتلونها، والبدء بتنفيذ القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧. وقد قبلت مصر هذا القرار وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أوامرها بوقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر وقد استغلت إسرائيل وقف اطلاق النار لتمر من ثغرة الدفر سوار وتعبر القناة إلى الشاطئ الغربي وتضرب عمق مصر وتفرق بين الجيشين المصريين الثاني والثالث بوصولها إلى مدينة السويس.

في ٢٥ أكتوبر اضطر مجلس الأمن إلى اصدار قرار ثالث لوقف اطلاق النار وانسحاب القوات إلى مواقع يوم ٢٢ أكتوبر. لكن إسرائيل لم تنفذ القرارات المتتالية لمجلس الأمن مما دفعه لاصدار قرار يوم ٢٧ أكتوبر لتنفيذ وقف اطلاق النار وإرسال قوات الطوارئ الدولية إلى المنطقة.

عملت إسرائيل للاستفادة من تقدمها اللامشروع بعد اقرار وقف اطلاق النار، وبدأت تدعو للتفاوض على انسحاب قواتها من الأراضي التي احتلتها بعد ٢٢ أكتوبر بدلاً من التفاوض على عملية القرار السلام السائدة للقرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧. فقد أعلنت رفضها الانسحاب مما دفع بوزير خارجية أميركا هنري كيسنجر للتدخل والتوصل إلى اتفاق يتضمن العودة إلى حدود ٢٢ أكتوبر في اطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة بإشراف الأمم المتحدة.

ركزت الولايات المتحدة وإسرائيل جهودهما لفك الاشتباك وفصل القوات لتحقيق وقف اطلاق نار دائم، وبالتالي العودة إلى اللاسلم واللاحرب التي كانت سائدة قبل العبور.

في أول سبتمبر ١٩٧٥ وقعت الاتفاقية الثانية لفصل القوات في

سيناء وانتهت الحرب عملياً بين مصر وإسرائيل، عندما تعهدت مصر بعدم استخدام القوة وبالسماح للبضائع الإسرائيلية بالمرور بالقناة وهذا دفع سوريا والقيادة الفلسطينية لاتهام مصر بابتعادها عن النزاع في الشرق الأوسط، وبأنها باعت القضية الفلسطينية. وهذا يعني تمزق الصف العربي، واستفادة إسرائيل من الموقف.

وفي ٩ نوفمبر ١٩٧٧ فاجأ الرئيس السادات العالم عن عزمه على القاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي في محاولة لإيجاد حلول سلمية في المنطقة وقد تركز الخطاب على:

١ ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بعد يونيه عام ١٩٦٧.

٢ ـ الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وحقه بتقرير مصيره.

٣ ـ حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام.

٤ ـ التزام كل دول المنطقة بقرارات الأمم المتحدة.

٥ ـ إنهاء حالة الحرب في المنطقة.

إلا أن إسرائيل تابعت سياستها بالتعرض للسلام، وآثر الرئيس السادات متابعة سياسته التي أطلق عليها اسم هجوم السلام، وذلك من خلال تعبئة الدول الصديقة لدعم عملية السلام والتنديد بالموقف الإسرائيلي.

كامب داڤيد:

واجه السادات في الأيام التالية أشكال النقد العربية ضده والتي

أعابت عليه حيانته للتضامن العربي وأنه أضاع ورقة رئيسية بالنسبة للمفاوضات تتمثل في الاعتراف بدولة إسرائيل. انعقدت بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٧٧ قمة عربية مصغرة في طرابلس بليبيا. وتعارض النهج المتصلب المتمثل في جبهة الرفض الفلسطينية والعراق مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتين أبديتا دائماً رغبتهما في التفاوض حول تسوية مع إسرائيل. وفي ٥ ديسمبر قررت البلدان المشاركة الخمسة، بعد ذهاب العراق، والمتمثلة في الجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا واليمن الجنوبي دعم سوريا وتجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر. فرد السادات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المشاركين الخمسة في قمة طرابلس.

التقى بيغن والسادات بتاريخ ٢٥ ديسمبر في مدينة الإسماعيلية على قناة السويس. كان الفشل كاملاً وتمترس كل منهما خلف مواقفه. أكّد بيغن بأن القرار ٢٤٢ لا يتضمن الانسحاب من جميع الأراضي وأن مبدأ عدم اكتساب الأراضي بالقوة لا ينطبق على إسرائيل لأن الدولة العبرية خاضت «حرباً دفاعية» عام ١٩٦٧. وضع فشل الإسماعيلية بتاريخ ٢٦ ديسمبر حداً للمفاوضات الثنائية بين المصريين والإسرائيليين، وبين بطلان ذلك المطلب الإسرائيلي القديم قرر الرئيس كارتر أن يولي اهتمامه لذلك الملف.

لقد دعا الرئيس السادات والإسرائيليين إلى لقاء قمة في كامب داڤيد. كان مؤتمر كامب داڤيد يمثل نوعاً من مجمع للكرادلة محكوم عليه إما بالوصول إلى اتفاق وإما بالفشل الكامل ولنهاية عملية السلام، استمر اللقاء ثلاثة عشر يوماً من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، حتى ظهر اطار الاتفاق بمظهر تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي العربي على أن يكون القرار ٢٤٢ قاعدة الاتفاق.

وبالمقابل حصلت إسرائيل على الاعتراف الكامل واقامة علاقات دبلوماسية والانتقال الطبيعي للبشر والمنتوجات وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة.

تم توقيع المعاهدة النهائية في واشنطن بتاريخ ٢٦ مارس - آذار ١٩٧٩. وكانت تلك مكافأة استحقتها جهود الرئيس كارتر الذي سرعان ما أصبح أسيراً للأزمة الإيرانية التي أعقبت احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية كرهائن، مما جعله لا يجني من معاهدة كامب داڤيد المكاسب السياسية التي كان يأمل بها. وتم بتاريخ ٣١ مارس تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية؛ وبعد ذلك في بقية المؤسسات العربية العامة الأخرى. ثم قُطعت العلاقات الدبلوماسية مع آخر الدول العربية التي كانت قد حافظت عليها (باستثناء السودان).